مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا
اسم الكاتب: أ.م.د. خميس دهام حميد، أ.م.د. همسة قحطان خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7094
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا

أ.م.د.خميس دهام حميد *
أ.م.د.همسة قحطان خلف **
ka64mes@yahoo.com
dr.hamsaaljumaily@yahoo.com

الملخص:

تُعّد العدالة الانتقالية ضرورة لازمة لإعادة تأسيس الدولة على أسس شرعية قانونية وتعددية ديمقراطية ، لان السير نحو المستقبل يقتضي تصفية شاملة ونهائية لكل نزاعات الماضي ، وهذا يتم عن طريق الأخذ بمفهوم العدالة الانتقالية بعدّها السبيل الذي يضمن تحقيق العدالة والأنصاف للضحايا ، والانتقال من ماضٍ مؤلم الى مستقبل مشرق.

ان العدالة الانتقالية تعني تحقيق مبدأ العدالة في إثناء الانتقال من نظام استبدادي الى نظام ديمقراطي ، أو من حرب أهلية الى سلم ، أو التحرر من الاحتلال ، كما أنّها تشمل العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة ، وقد تشمل هذه الاليات القضائية وغير القضائية وعن طريق دراسة تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا نستطيع ان نستنتج ما يلي :

إنّ مستقبل العدالة الانتقالية واجه عدة تحديات ، في دولة جنوب إفريقيا ، ونجاحها كان مرهون بالتحديات السياسية التي تتمثل بالحكم الذاتي ، بإقامة دولة لقبيلة الزولو ، واتخاذ القرارات بالأغلبية . وتحديات اقتصادية تمثلت بإمكانية توزيع الثروة ، وقضايا الفساد ، والبطالة . وتحديات اجتماعية تتمثل بالمجال الثقافي و التعليمي ، وفي المجال الصحي ، وفي مجال الإسكان ،

* كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد.
** كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد.

وارتفاع معدلات الجريمة.الا ان كل ذلك تم تجاوزه وترسيخ سياسة التعايش السلمي التي انعكست على استقرار النظام السياسي ونجاح تجربته في العدالة الانتقالي

المقدمة :

تمثل دراسة موضوع العدالة الانتقالية مسألة أساسية في فهم ومتابعة مسار الانتقال الى الديمقراطية ، كما ان تطبيقها يمثل مرحلة أساسية في مسار طي صفحة الماضي للأنظمة السياسية المنتهكة لحقوق شعوبها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. أنّ التشبث بالعدالة الانتقالية وحسن تطبيقها يساعد في سرعة عملية الانتقال الى الديمقراطية على أسس سليمة عن طريق العمل بالمفهوم ونشر ثقافته وتسليط الضوء عليه ينبغي ان يتم قبل الانتقال المرتقب، ويؤسس له عن طريق مبدأ سيادة القانون، وترسيخ الطابع المؤسساتي لدولة المستقبل، وهذا التأسيس يحتاج الى تظافر جهود كبيرة في تطوير المفهوم، إذ أنّ عملية استعادة الثقة في مرحلة ما بعد زوال الأنظمة الاستبدادية يعتمد بشكل رئيس على حسن تطبيق المفهوم، كما وتظل دراسة التجارب العالمية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية مسألة مفيدة بل ضرورية لاستخلاص الدروس والعِبر من جهة، والاغتناء بنماذج عملية بما لها وما عليها من جهة أخرى.إذ ليس الهدف مما تقدم هو تقليدها أو استنساخها بقدر الإفادة منها، إذ أنّ لكل تجربة خصوصياتها ، ولكل بلد أوضاعه وتحدياته . لكن الاطلاع على التجارب ومقاربتها تُسلح التجربة الجديدة وتغنيها بالمعرفة ، ولهذا كان محور الدراسة يتعلق بذلك عن طريق طرح أنموذج دولة جنوب إفريقيا للعدالة الانتقالية و معرفة كيف تم التأسيس لها ، والأسباب التي أدت الى نجاحها بوصفها تجربة حديثة العهد .

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على موضوع ذي أهمية في دولة جنوب إفريقيا؛ وذلك عن طريق تتبع اليات العدالة الانتقالية لتلك الدولة ، وتحديد بعض الملحوظات التي يمكن الاستفادة منها بالحياة السياسية، وذلك عن طريق تتبع خطوات ودوافع ومستقبل العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا ، فضلا عن تحديد الأسباب التي أدت الى نجاحها.

تعالج الدراسة تجربة العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا وأسباب نجاحها ، ودورها في إنهاء حالة العنف وتعزيز الديمقراطية ؛ لان ضعفها يُنعكس سلبا على مشروع بناء الدولة فيجعله متلكئاً و معطلا إذا لم تكن هناك عدالة تؤسس لبناء دولة ديمقراطية على أسس سليمة .

تُعّد العدالة الانتقالية ضرورة لازمة لإعادة تأسيس الدولة على أسس شرعية قانونية وتعددية ديمقراطية، لان السير نحو المستقبل يقتضي تصفية شاملة ونهائية لكل نزاعات الماضي، وهذا يتم عن طريق الأخذ بمفهوم العدالة الانتقالية بعدّها السبيل الذي يضمن تحقيق العدالة والأنصاف للضحايا ، والانتقال من ماضٍ مؤلم الى مستقبل مشرق .

اعتمدت الدراسة على مناهج عدة ، منها المنهج التاريخي والسيسولوجي الاجتماعي والمنهج التحليلي، لتحليل الإحداث التي مرت بها دولة جنوب إفريقيا ، والمنهج القانوني للأخذ بالصيغ القانونية المؤسسة لآليات العدالة الانتقالية .

وعليه فقد تم تقسيم البحث على الاتي:

المطلب الأول: العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي وترسيخ العدالة الانتقالية.

المطلب الثالث : اليات العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا

المطلب الرابع : مستقبل العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا

الخاتمة

المطلب الأول: العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم

يُعدّ مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي ما يزال غامضاً بالنسبة للكثيرين ، إذ يرى البعض " بأنّها تكييف للعدالة على النحو الذي يلاءم مجتمعات تخوض مرحلة انتقال في إعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان ، من خلال الاهتمام بمجموعة من الاليات أو الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة الانتهاكات بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية ، والتي بخلافها تنذر بدوامة عنف مستمرة ، ومن ثم يُعيق الهدف المرجو للانتقال ، كما ان هذه الاليات قد تشمل تدابير قضائية وغير قضائية ، والتي بموجبها تشكل مظلة تجمع تحتها العديد من العلوم القانونية وغير القانونية " ، الأمر الذي زاد في تعقيد المفهوم ، ومن ثم غياب أنموذج قانوني له يمكن تطبيقه على جميع الحالات ، وبما يؤدي الى القول بأنّ العدالة الانتقالية تمثل مفهوما له ذاتيته وطبيعته الخاصة ، وتطبيقه يتطلب الإلمام بفروع القانون كافة مع إدراك جوانبه السياسية

المختلفة ، ومراعاة إبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأهمية هذا الموضوع للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، فمن الواجب التعرف الى ماهية موضوع الدراسة.

أولا: مفهوم العدالة الانتقالية وتطورها التاريخي

إنّ مفهوم العدالة الانتقالية وتحديده بصورة واضحة ، ومن ثم التعرف إليه يفرض علينا البحث في الأصل اللغوي لمصطلح العدالة الانتقالية ، إذ أنّ الاستعمال اللغوي للمصطلح كان بلا شك ركيزة للاستعمال الاصطلاحي ، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم العدالة الانتقالية لغةَ واصطلاحاً ومن ثم تطوره التاريخي .

١-: مفهوم العدالة الانتقالية لغةً

ان مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم المركبة ،إذ أنّه مركب من كلمتين : (العدالة) و (الانتقالية) ، إذ ان معنى العدالة لغةً من العدل: هو ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور ، والأصل : عدل الحاكم في الحكم ، يعدل عدلاً ، وهو عادل من قوم عدول، وعدل عليه في القضية، فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته ، والعدل : هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم . و العدل: الحكم بالحق ، فيقال: هو يقضي بالحق ويعدل ، وهو حاكم عادل ذو معدلة في حكمه ، والعدل من الناس المرضي قوله وحكمه [١]، ويقول ابن منظور: ان العدل هو تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه حتى تجعل له مثلاً[٢]. وقد جاء في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيري قوله في العدل لغةً : هو الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط ، والعدل ضربان : مطلق يقتضي العقل حسنه، ولا يكون في شيءً من الأزمنة منسوخاً، ولا يوصف بالاعتداء بوجه نحو الإحسان الى من أحسن إليك ، وكف الأذية عمن كف أذاه عنك ، وعدل يعرف كونه عدلاً بالشرع ، ويمكن نسخه في بعض الأزمنة، كالقصاص وأدروش الجنايات، واخذ مال المرتد؛ ولذلك قال تعالى:((**فَمِنَ اعتَدَى عَلَيكمُ فاعتدوا عَلَيهِ بِمِثلِ مَا أعتَدَى عَلَيكُم**))[*]،

(١) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء التاسع ، دار صادر ، بيروت ، (د. ت) ، ص٦١.
(٢) جمال الدين محمد مصدر سبق ذكره، ص٦٢.
(*) القران الكريم ،سورة البقرة الآية ١٩٤.

فالعدل هو المساواة في المكافأة، إن خيراً فخير، وإن شر فشر . والإحسان: أن يقابل الخير بأكثر منه، والشر بأقل منه، كالعدالة والعدول، قال تعالى:((**إنَّ الله يَأمُرُ بِالعَدلِ والإحسَنِ**))[**].

والعدالة لفظ يقتضي المساواة ويستعمل على أساس المضايفة [1]. ويضيف الزبيدي بأنّ العدل: هو السوية والاستقامة [2]. و العدل : أن تعدل الشيء عن وجهه، تقول : عدلت فلاناً عن طريقه[3].

إما لفظ الانتقالية من الأصل اللغوي للفعل نقل : الذي يعني تحويل الشيء من موضع الى موضع ، نقلة ينقله نقلا فانتقل . والتنقل : التحول . ونقله تنقيلا إذا كثر نقله . والنقلة : الاسم من انتقال القوم من موضع الى موضع . والنقيل : ضرب من السير، وهو المداومة عليه. ويقال : أنتقل سار سيرا سريعا[4] كما يضيف ابن منظور إنّ المنقلة: المرحلة من مراحل السفر. والمناقل: المراحل والمنقل: الطريق في الجبل. والمنقل: طريق المختصر[5].ونقل الشيء نقلا: حوله من موضع الى موضع. وانقل الشيء نقله. وانتقل : تحول من مكان الى أخر [6].

٢-: مفهوم العدالة الانتقالية اصطلاحا

يُعدّ مصطلح العدالة الانتقالية هو احد المفاهيم الحديثة ليس على المستوى الوطني فقط،وإنّما على المستوى الدولي،وهو لا يندرج ضمن فقه العلوم السياسية فقط.لكنه يندرج أيضا ضمن دراسات حقوق الانسان ،كما يرى البعض إنّ العدالة الانتقالية ماهية إلاّ احد فروع القانون الدولي ؛ لذلك حظي هذا المصطلح بالاهتمام من الاكاديمين وصناع القرار السياسي

(**) القران الكريم،سورة النحل الآية ٩٠.

(١) محب الدين محمد الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، الجزء الخامس عشر ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٤، ص ٤٧١.

(٢) محب الدين محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٤٧٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٧٦.

(٤) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثالث عشر ، دار صادر ، بيروت ، (د. ت) ، ص٣٤٤.

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٤٤.

(٦) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ط٤، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ،٢٠٠٤ ، ص٩٤٩.

،كما حظي أيضا بالاهتمام في المجالين السياسي والقانوني،وخصوصا في المجتمعات الانتقالية [١].
وتُشير العدالة الانتقالية إلى حقل من النشاط أو التحقيق يركز في المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية أو أشكال أخرى من الانتهاكات تشمل: الجرائم ضد الإنسانية أو الحرب ألأهلية ؛ وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية ومستقبل آمن[٢] .

كما تعدّ العدالة الانتقالية واحدة من الوصفات العلاجية لكيفية التعامل مع مسئولي الأنظمة السابقة في أنظمة التحول الديمقراطي الحاصلة في العديد من بلدان العالم ، وهي إحدى ركائز بناء صرح الحقوق الإنسانية في تلك المجتمعات ، حيث لا سلام بدون عدالة ؛ لذلك تطلبها بشدة مجتمعات التحول ، ولا يمكن ان تستقر الأوضاع ، وينعم المواطنين بالاستقرار والأمن الاجتماعي بدون ان يحتل العدل مكانة في كل أركان النظام الجديد [٣].

شهدت العديد من البلدان التي اتجهت صوب الديمقراطية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة مناظرات ديمقراطية ليبرالية حول العدالة الانتقالية . في غمرة صراع المبادئ في هذه السياقات المتعددة ، ينبثق نموذج ديمقراطي ليبرالي للعدالة الانتقالية ، مكوناً من ثلاثة عناصر:[٤]
أولاً : ينبغي على الدولة الديمقراطية الناشئة أن تنخرط بعملية تحقيق العدالة الجزائية على أن لا ينقلب القصاص إلى عدالة سياسية ، بل يجب تقييده بحكم القانون .و يؤدي القانون الدولي ، بصورة خاصة ، دوراً بارزاً في تقديم حلول منزوعة الصفة السياسية للإشكاليات القانونية المعقدة التي تنطوي عليها المحاكمات والتطهير .

---

(1) **Kieran Mcevoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Journal of Law and society ,vol.34 ,2007, p.439.**
(2) **Louis Bickford , The Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity , vol. 3, Macmillan Reference , USA, 2004, p. 1045 .**
(٣) غانم جواد ، ماذا بعد التغيير في العراق مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية ، ط١، المكتبة العصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١١-١٢.
(٤) نويل كالهون ، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية تجارب من دول أوربا الشرقية ، ترجمة : ضفاف شربا ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ص ٨٤-٨٥.

ثانياً : يجب على الدولة الديمقراطية الناشئة أن تلزم نفسها بجدول عمل مبني على العدالة الترميمية، وذلك بتطبيق سياسات إعادة تأهيل الضحايا والتعويض لهم مهما بلغت تكاليفها المادية وانعدمت جدواها السياسية .

كما تحتاج الدولة الديمقراطية الناشئة إلى تطوير سياسات المكاشفة والشفافية . فإزاحة الستار عن الحقائق التي وقعت في الماضي توفر للدولة فرصة لخلق مجتمع صريح منفتح ، يكون قادراً على التعلم من عثرات الماضي . إلى جانب ذلك ، يسهم كشف الحقيقة في دعم العدالة الانتقالية ، وذلك عن طريق فضح الأفعال الشنيعة للزعماء السابقين ومعاناة الضحايا . إن من شأن سياسات الحق والعدل هذه أن ترسم حدود المسئولية السياسية في دولة ديمقراطية .

لذلك بدأ مصطلح العدالة الانتقالية يتردد على نطاق واسع في الدول التي تمكنت شعوبها من الإطاحة بنظم أتسمت بالاستبداد والقمع أو بالفساد ، والاتجاهات المعاصرة تقوم على حقيقة :إنّه في البلاد التي عانت صراعات مسلحة أو حكم نظم استبدادية أو قمعية يجب ان يعقب انتهاء تلك الصراعات أو زوال هذه النظم الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية التي تقوم أساسا على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تم ارتكابها في حق الوطن والمواطنين ، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة ، وكشف حقيقتها وإعلام المواطنين بها ، فضلا عن محاسبة المسئولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات . وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجسيم من الجرائم والتجاوزات مع إصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات مع القصاص العادل للضحايا، وإنصاف أهليهم أو تخليد ذكراهم ، ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل ودمج من هم على قيد الحياة منهم ، فضلا عن تحقيق المصالحة بين أطياف الشعب المختلفة [1].

ولقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص " سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع " المقدم الى مجلس الأمن ، وعُرفت بموجب التقرير بالاتي:" كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع

(١) عادل ماجد ، "العدالة الانتقالية " والإدارة الناجحة لما بعد الثورات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٩٢) ، القاهرة ، ابريل ٢٠١٣ ، ص١٠.

لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق ،بغية كفالة المساءلة، وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة . وقد تشمل هذه الاليات القضائية وغير القضائية على السواء ،مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقا) ومحاكمات الإفراد ، والتعويض ، وتقصي الحقائق ، والإصلاح الدستوري ، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات ، والفصل أو اقترانهما معا " [١] .

وفي تعريف أخر لها : "تقوم العدالة على نبذ الانتقام وعدم الاستسلام له ، فبين الجريمة والعقاب توجد هنالك العدالة التي تتيح تدخل طرف ثالث ، إي الدولة "[٢] . على أساس: ان التحول السياسي الذي يجب ان ينهي حالة الفوضى والعنف والقمع التي كانت تميز الأنظمة الاستبدادية ،ويحقق الاستقرار والسلم الاجتماعيين، ويتم ذلك عن طريق تغيير جذري للمدونة القانونية ، وتشييد مؤسسات ديمقراطية تعزز الثقة بين القوى السياسية المتنافسة[٣] ، الى جانب "استعمال مفهوم العدالة الإجرائية المحضة "[٤] ، وذلك لان العدالة الانتقالية تهدف الى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابدته الضحايا من انتهاكات ، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام ، ومن ثم ينعكس ذلك إيجابا لتعزيز الديمقراطية[٥] .

كما وضعت مشروعات القوانين الصادرة عن بعض الدول العربية تعريفا لهذا المفهوم على سبيل المثال فقد تبنى مشروع القانون اليمني الخاص بالعدالة الانتقالية تعريفا مماثلا لوثيقة الأمم المتحدة ، إذ عرف العدالة الانتقالية : "بأنها كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية تحقيق عدالة

(١) مجلس الأمن، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، الأمم المتحدة ، نيويورك ،٢٠٠٤ ،ص٦.

(٢) بول ريكور ، الانتقاد والاعتقاد ، ترجمة حسن عمراني ، ط١، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ٢٠١١ ، ص٣٢.

(٣) زهير الخويلدي ، واجب العدالة بين مواجهة الحقيقة ومطلب الصفح ، مجلة يتفكرون ، العدد (٢) ، الرباط ، خريف ٢٠١٣ ،ص٤٧.

(٤) بول ريكور ، الذات عينها كأخر، ترجمة جورج زيناتي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ،ص٤٥٥ .

(٥) زهير الخويلدي ، مصدر سبق ذكره،ص٤٧.

تصالحيه للكشف عن الحقيقة ،وجبر ضرر الضحايا ، وحفظ الذاكرة الوطنية ، ومنع تكرار انتهاكات حقوق الانسان في المستقبل ."[1] .وعلية فان الديمقراطية

الليبرالية تبنا خمس أدوات رئيسة لمناقشة القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية وصياغتها بأسلوب منظم :[2]

أولاً : تنظّم " استعارة العقد الاجتماعي " طريقة تفكير الساسة تجاه الأحداث الماضية ومسئولية النظام الجديد عن الأعمال الجائرة التي ارتكبها سلفهم البائد وفق نموذج محدد . فتعينهم بذلك على تصور الديمقراطية الليبرالية كمشروع تقدمي في جوهرها .

ثانياً : تحرّم " سيادة القانون " ممارسة القوة خارج إطار السلطة القانونية . لما كانت الديمقراطية الليبرالية تضمن الحد من سلطة الدولة، فإنها تفرض قيوداً عديدة على حقها في إنزال العقاب بمواطنيها. فسيادة القانون تمنع القوانين ذات الأثر الرجعي وتحرم عدم المساواة أمام القانون وانتهاكات الأصول القانونية . ولا يستثنى من مظلة الحماية هذه حتى الأشخاص الذين ارتكبوا أبشع الجرائم في عهد النظام السابق .

ثالثاً : تعلّق عقيدة الديمقراطية الليبرالية أهمية بالغة على " مشاركة الجميع " . يجب أن يحظى كل فرد بحق المشاركة في صنع القرار السياسي ؛ ولا يجوز عزل المستبدين السابقين من الحياة السياسية ببساطة .

رابعاً : تعد " المصارحة " قيمة عظيمة الأهمية . يؤمن أنصار المذهب الديمقراطي الليبرالي بضرورة ضمان حرية التعبير والصحافة والاجتماع لتيسير السبل أمام نقاش سياسي منفتح بوصفه ركيزة أساسية لصنع قرار مثمر بنّاء .

وأخيراً: تعبر الكثير من شعوب العالم عن رغبتها في العيش تحت سقف نظام ديمقراطي ليبرالي لأنه يبشّر بإقامة " العدل " . وتأمل من نظام كهذا توفير حد أدنى من التدخل في حريات الأفراد ، بالإضافة إلى المساواة في التمثيل الحكومي والمعاملة العادلة .

---

(١) نقلا عن :عادل ماجد، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٢) نويل كالهون مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٥-٥٦ .

ومن الأمور التي تجعل الاستناد الى مفهوم العدالة الانتقالية ضرورة مُلحة ، وتمنحه شرعية دولية متزايدة ، نلحظ ما يلي[1] :-

أولا: إن العدالة الانتقالية ليست مجرد ملفات للانتهاكات جاهزة لتصفيتها حقوقيا أو قضائيا بعجالة، بل هي مجموعة من المقتضيات المعقدة التي يتكامل فيها المطلب القضائي بالتشريعي ،والسياسي والحقوقي والإنساني.

ثانيا: يتجاوز مفهوم العدالة الانتقالية حيزه الحقوقي كجبر للضرر أو تعويض مادي للضحايا،إلى كونه شرطا دوليا لإنجاح كل مشاريع التنمية البشرية وحيازتها لدعم أممي.هذا ما أكدت علية وثيقة أممية خاصة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جاء فيها "لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية دون أمن،ولا بالأمن دون التنمية ،ولن نتمتع بأي منهما دون احترام حقوق الإنسان" .

ثالثا: أصبحت اليوم قضايا إقرار العدالة الانتقالية ذات العلاقة بملفات العنف السياسي ،شأناً دوليا على نطاق واسع ومتزايد،حيث يتجاوز السياسات المحلية الخاصة بكل دولة على حدة،وهناك اليوم حضور واسع وقوي للمنظمات الأممية والحكومية وغير الحكومية في تدبير السياسات الوطنية في هذا الموضوع.

رابعا: تُعدّ حركة العدالة الانتقالية عبر العالم اليوم إدانة دولية قوية ومناهضة عالمية واسعة النطاق لكل أشكال الماضي الذي انبثق من الاستعمار أو الحروب الأهلية أو انتهاك حقوق الإنسان في الحياة والحرية والعدالة أو العنف السياسي بأنواعه المختلفة[2] ، وهذا يعني بوضوح أنه بعد آلاف السنين من إفلات الإنسان من العقاب يدل على لا إنسانيته تجاه أخيه ألإنسان الأخر ،وأصبح من المعلن بصورة مشتركة في أنحاء العالم ان جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الواسعة والمنتظمة لحقوق ألإنسان،ما عاد يمكن تجاهلها ببساطة عند انتهاء الحروب أو النزاعات.

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي وترسيخ العدالة الانتقالية

---

(١) عبد الكريم عبد اللاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧-١٨ .

[2]) خميس دهام وهمسه قحطان،الاصلاح في النظام السياسي العراقي،في النظام السياسي العراقي الواقع،الاصلاح والمستقبل،اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع (سكول)العلوم السياسية ،جمجمال في السليمانية نيسان٢٠١٣،ص ص٧٤-٧٥

لم يأتِ تغيير النظام السياسي في دولة جنوب إفريقيا لسياسته العنصرية فحسب وإنما نتيجة لعوامل داخلية و خارجية ، أسهمت في عملية التغيير وأجبرت النظام على التغيير ، فعلى الصعيد الداخلي : كان للعامل السياسي أهمية ، إذ تفاقمت أزمة التمييز العنصري ولقد شهدت جنوب إفريقيا منذ انتفاضة سويتو Soweto في ١٩٧٧ اتساعاً هائلاً في حجم المشاركة الجماهيرية ، واعترافاً من النظام وحلفائه بقيادة الحركة المتمثلة في المؤتمر الوطني الإفريقي ، وتعاطفاً دولياً واسعاً مع نضال شعب جنوب إفريقيا(١) . وازدادت تعقيدا مع رفض معظم زعماء البانتوستانات قبول الاستقلال الشكلي الذي منحه النظام العنصري لهم . وكان النظام يهدف من وراء ذلك الى التخلص من خطر السود وتحويل معظم دولة جنوب إفريقيا تحت حكم الأقلية البيضاء ، فضلا عن رفض المجتمع الدولي الاعتراف بتلك البانتوستانات التي قبلت الاستقلال(٢) . لذلك فشلت هذه المحاولة في إضفاء الشرعية داخليا وخارجيا ، كما ان تأكل الهياكل السياسية المنفصلة التي اصطنعها النظام العنصري السابق لكل من الهنود والملونين ، جعلت الهنود والملونين ولاسيما طلاب الجامعات والمدارس يصنفون أنفسهم مع السود ضحايا لاضطهاد مشترك . وقد سادت البلاد فوضى سياسية ، وحالات الطوارئ المتتالية التي فشلت في إعادة القانون والنظام في الثمانينيات ، ولاسيما بعد ان وصلت عمليات التحرير الى حدود دولة جنوب إفريقيا، إذ أجبرت هذه الاضطرابات السياسية (بوثا) على الاستقالة من منصب الرئاسة ، ومجيء (دي كليرك) خلفا له (٣).فضلا عن ، فقد كان للعامل الاقتصادي اثر كبير، إذ اصبح اقتصاد جنوب إفريقيا عرضة للتهديد ؛ بسبب تحدياته التاريخية المتمثلة بالجفاف الدوري ، والاعتماد المنفرد على تصدير الذهب ، وتكاليف وعواقب استخدام العمل غير الحر (ألاسترقاقي) ، كما ان العديد من الصناعات كانت معزولة ؛ بسبب الكفاح العالمي المتصاعد ، ولاسيما بين العمال السود الذين اندفعوا في الجدل والنقاش والخلاف ، وأبطلوا الإنتاجية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي،

(١) عبد الهادي خلف،المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيري وأشكاله،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،١٩٨٨، ص ٥٥.
(٢) إبراهيم نصر الدين ، حركة التحرر الوطني لجنوب إفريقيا،المستقبل العربي، القاهرة ،١٩٨٩ص١٥٢-١٥٣
(٣) خميس دهام حميد ، النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دولة جنوب إفريقيا،الجنان للنشر والتوزيع،ط١،عمان ٢٠١٠، ص٣٠٢ .

وعندما استطاعت العمالة من السود ان ترفع صوتها على نحو متزايد لتعلن نقمتها ، و البنوك الأجنبية قطعت قروضها ، وسحبت ودائعها ؛ بسبب عدم الاستقرار ية ،والصناعات التي تتطلب أموالا كبرى ، تأثرت بالتمييز العنصري ، وأثره السيئ في الإرباح والمصالح [1]،وأثر ذلك في مستوى المعيشة لغالبية السكان السود ، فهي إما هبطت تماما أو بقيت منخفضة الى درجة تنذر بالخطر ، كما بدأت الحالة الاقتصادية للعديد من السكان البيض بالانحدار ، وهذا انعكس سلبا على حالة البلاد الاقتصادية ، مما دفع الحكومة للتخلي عن سياستها العنصرية خشيةً من انهيار اقتصادي مؤكد [2] . كما كان للعامل الأمني أهمية كبيرة، حيث هنالك علاقة بين التطورات السياسية في دولة جنوب إفريقيا ، وبين الاعتبارات الأمنية التي لا يمكن إغفالها ، بسبب المخاطرة التي يمثلها هذا العامل ؛ لانخفاض نسبة البيض ؛ نتيجة للهجرة العكسية الى خارج جنوب إفريقيا طلبا للأمن والاستقرار . وقد أخذت حكومة الفصل العنصري بنظر الاعتبار أهمية هذا العامل ، والإسراع في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته دولة جنوب إفريقيا [3].

إما على الصعيد الخارجي : فإنّ العامل الإقليمي يُعدّ من العوامل المهمة التي أسهمت بتغيير النظام من نظام أقلية عنصرية بيضاء الى الأغلبية السوداء ، إذ ان استقلال المستعمرات البرتغالية ، وبالذات موزنبيق وانغولا وناميبيا كان لها تأثير كبير في توسع نطاق المواجهة مع نظام الفصل العنصري على المستوى الإقليمي ،وقد تمكن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من الحصول على قواعد له داخل أراضي موزنبيق على الحدود مع دولة جنوب إفريقيا على نحو سهل عملية تصعيد النضال فيها، فضلا عن ذلك أصبح النظام العنصري هو الوحيد الموجود في إفريقيا بعد نهاية نظام العنصري في روديسيا ، الأمر الذي أدى الى تصاعد حملة الإدانة الإقليمية والدولية لسياسات النظام العنصري ، وممارساته اللا إنسانية [4] إما العامل الدولي : فقد تمثل بالتحولات

(١) نيفين القباج، جنوب إفريقيا والتوجه الصعب نحو التسوية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٠٩)، القاهرة ، يوليو ١٩٩٢، ص١١-١٢ .

(٢) خميس دهام حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٤ .

(٣)خميس دهام مصدر سبق ذكره،ص٣٠٥ .

(٤) محمد عيسى الشرقاوي ، الموقف الأمريكي في جنوب إفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٥١) ، القاهرة ، يناير ١٩٧٨ ،ص١٤٥ . ينظر أيضا: إبراهيم نصر الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينيات ، ومنها نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي هيأ للولايات المتحدة الأمريكية السبيل للتزعم والانفراد على المسرح الدولي ورسم معالم نظام دولي جديد ، أخذت فيه ملامح الهيمنة الأميركية لتبني شعارات الديمقراطية ، وحقوق الانسان ، وحماية الأقليات ، بوصفها ابرز سمات النظام الدولي الجديد [(١)] .
ومن هنا جاءت مطالب الأغلبية السوداء في دولة جنوب إفريقيا لتقرير مصيرهم ، وإعطاء الحرية والاستقلال مطابقة مع متطلبات نظام أمريكا الجديد [(٢)] ، وفيما بعد أخذ الموقف الأمريكي وكذلك الموقف البريطاني والفرنسي بالتراجع عندما بدأت بتغيير سياستها تجاه هذا النظام العنصري، والتخلي عن دعمه ، وأصبحت تدرك إنّ تحول جنوب إفريقيا الى دولة ديمقراطية ذات الأغلبية السوداء لا يشكل خطراً على مستقبل العالم الغربي ، وهكذا بدأ النظام العنصري يواجه أزمتين على جانب كبير من الخطورة ، أزمة عدم الاستقرار ، وأزمة الشرعية فكانت المفاوضات هي الحل الأنسب قبل ان يصبح التغيير عن طريق العنف لا مفر منه [(٣)].
وقد أعد دي كليرك ومانديلا مخططًا انتقاليًا، ورُفِعت العقوبات الدولية عند دولة جنوب إفريقيا، وتم تبني دستور انتقالي عام ١٩٩٣ وكانت قضية العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة خلال الحقبة الماضية من أهم نقاط المفاوضات حول الانتقال الديمقراطي، وقد توصل الطرفان إلى تسوية ترى أن العفو يمكن أن يتم بالنسبة للأعمال الإجرامية التي تمت بهدف سياسي وكان لها علاقة بنزاعات الماضي. وبعد نقاش واسع من المجتمع المدني ومؤتمرين دوليين عُقدا حول سياسات العدالة الانتقالية في الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها[٤] ثم نُظِّمت انتخابات عام ١٩٩٤ شارك بها

(١) دهام محمد العزاوي ، الأقليات والاثنية في العالم الثالث والتدخل الدولي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٩٩.

(٢) السفير احمد طه محمد ، العرب وجنوب إفريقيا ما بعد الابارتهيد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٤) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ١٩٨.

(٣) خميس دهام حميد مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٩ –٣٢٠. وينظر أيضا : نيفن القباج ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

[٤]) عبد العزيز النويضي ، إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا ،مركز الجزيرة للدراسات ، الخميس ١٤ شباط / فبراير ٢٠١٣ ، ص ٣ .

مختلف الاعراق في دولة جنوب افريقيا و فاز بها المؤتمر الوطني الإفريقي وانتُخب مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا.

المفاوضات وتسيير العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا

جرت المفاوضات ، وكان احد الشروط الأساسية التي إصر عليها قادة الحزب الوطني إلاّ يضطروا الى مواجهة محكمات جنائية بعد الانتقال الى الحكم الديمقراطي ، وطلبوا من مانديلا ان يجنبهم ذلك ، وعلل المسئولين في الحزب الوطني إنّهم ان لم يحصلوا على العفو لأعضاء الحزب ، فلن تتمكن قوى الأمن التي يسيطر عليها البيض من ضمان إجراء الانتخابات في العام ١٩٩٤ بطريقة سهلة .وفي إثناء ذلك وافق مانديلا وزملاؤه في رئاسة المؤتمر الوطني الإفريقي على منحهم العفو ، حيث تفهم مانديلا وبوعي عال مخاوف الأقلية البيضاء [١] . وفي ضوء ذلك كانت هناك عدة اتفاقات ، منها اتفاق " ألكاب" في العام ١٩٩٠، والذي وضع الاليات والإجراءات لتصفية ملفات الانتهاكات الجسيمة ؛ وذلك عن طريق [٢] :

١-إنشاء فريق عمل عهد إليه إعداد تعريف للجرائم السياسية في الحالة الخاصة بجنوب إفريقيا على قاعدة الإفادة من القواعد والآليات اللازمة لموضوع الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، ومنح حصانة فيما يتعلق بالجرائم السياسية لمن يكونوا موجدين داخل دولة جنوب إفريقيا وخارجها .

٢-قيام الحكومة باتخاذ إجراءات لمنح حصانة المؤقتة لقياديين وأعضاء في المؤتمر الوطني بهدف تمكينهم من العودة للمساهمة في تنفيذ التزامات بيان ألكاب .وفي ضوء ذلك عقد اتفاق ثنائي بين الطرفين في العام نفسه عُرِفَ بمذكرة "بريتوريا" وضعت بموجبها خطة للإفراج عن سجناء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وبعدم إجراء محكمات مباشرة، وبعد حصول هذا الاتفاق، صدر إعلان حكومي لوزارة العدل بالجريدة الرسمية أقرّ المبادئ العامة لتعريف الجرائم السياسية، ومنح المعتقلين

---

(٢) عدنان شيرخان ، المصالحة في جنوب إفريقيا : مهارات التفاوض وبناء الثقة إعادة صياغة امة ، المصالحة الوطنية في العراق : الواقع والأفاق ، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق ،بغداد ،٢٠٠٩ ، ص١٢٩ .

(٣) احمد شوقي بنيوب ،دليل حول العدالة الانتقالية، المعهد العربي لحقوق الانسان ،الرباط ،٢٠٠٧ص ٤٦.

والمنفيين المتورطين في النزاعات المسلحة العفو، والإعفاء من المقاضاة والحصانة المؤقتة[1]. وشكلت هذه الإجراءات مدخلا مهما للشروع في المفاوضات بخصوص الدستور الانتقالي، وتسريع وتيرة التحاق باقي الإطراف والأحزاب السياسية بعملية المصالحة الوطنية ، ولدعم مسار الوحدة الوطنية والمصالحة كمسار سياسي انتقالي بالدرجة الأولى [2].

وفيما يتعلق بإجراءات العدالة الانتقالية :رسخ الدستور لمبدأ (المصالحة) ذاته بتأكيده على أنّ : "يضع هذا الدستور جسرا تاريخيا بين ماضي مجتمع مزقته الانقسامات والصراعات والمعاناة والظلم، وبين مستقبل مبني على الاعتراف بحقوق الانسان والديمقراطية والتعايش السلمي ، وأفاق الاعتراف بتنمية ممنوحة لجميع سكان جنوب إفريقيا كيفما كان لون بشرتهم أو عرقهم أو طبقتهم الاجتماعية أو جنسيتهم ، كما ان البحث عن الوحدة الوطنية والرفاهية لجميع سكان جنوب إفريقيا يفترضان المصالحة بينهم جميعا " [3] .

المطلب الثالث: اليات العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا

يتمثل مسار العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا بتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة كآلية لتحقيق العدالة خلال مدة الانتقال السياسي من مرحلة الحكم العنصري ، ومواجهة إرث انتهاكات حقوق الانسان في الماضي أملا بالوصول الى مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية [4].

وبعد انتخابات العام ١٩٩٤ ، وفوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فيها ، وتنصيب حكومة انتقالية بزعامة (نيلسون مانديلا) أمر بإنشاء " لجنة للحقيقة والمصالحة " ، ولاسيما بعد التأسيس لها دستوريا ، وكان الهدف منها : وضع سجل مفصل بخصوص مدى وأسباب انتهاكات حقوق الانسان خلال مدة الحكم العنصري ، وتحديد الأشخاص والمؤسسات والأحزاب السياسية ، وغيرها المسئولة عن هذه الانتهاكات ، فضلا عن توفير منابر علنية لضحايا الانتهاكات للتعبير عن أنفسهم من أجل استعادة كرامتهم ، وتقديم مقترحات للحكومة بخصوص الإجراءات المطلوبة

---

(١) احمد شوقي بنيوب مصدر سبق ذكره، ص ٤٦-٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣) ديباجة الدستور المؤقت لجمهورية جنوب إفريقيا لعام ١٩٩٣ .

(٤) إزهار محمد عيلان ، تجربة المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا ،المرصد الدولي ، العدد(١٠) ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٩ ، ص ٧.

لتأهيل الضحايا ، وسبل منع انتهاكات حقوق الانسان في المستقبل ، وإعادة بناء المجتمع ، وتعزيز الوحدة الوطنية عن طريق كشف حقيقة انتهاك حقوق الانسان ، ووضع عفوا عام لمن انتهكوا حقوق الانسان [1]. وفيما بعد صادق البرلمان على قانون تعزيز الوحدة الوطنية و المصالحة" رقم(٣٤) لعام ١٩٩٥ ، والذي أسس للجنة الحقيقة والمصالحة ، فقد نص القانون على شروط واختصاصات اللجنة ، وأعطاها القانون صلاحية منح العفو الفردي وسلطة التفتيش والمصادرة وجلب وإحضار الشهود ، فضلا عن إدارة برنامج متطور لحماية الشهود ، وقد عين الرئيس نيلسون مانديلا أعضاء تلك اللجنة ، والبالغ عددهم (١٧) عضوا واختير القس (ديزموند توتو) رئيسا لها . وقد بدأت أعمالها في نيسان/ابريل سنة ١٩٩٦ وأنهت إعمالها بتقديم تقريرها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ [2] . وقد انقسمت اللجنة وفقا لقانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة الى ثلاث لجان فرعية ، وطلب من هذه اللجان ان تدرس الحالات التي وقعت خلال (٣٤) عاما ما بين العامي (١٩٦٠-١٩٩٤) وتنقسم اللجان الى :

أولا :- لجنة انتهاكات حقوق الانسان : فقد كانت وظيفتها التحقيق في الانتهاكات عن طريق البحث عن طبيعة وأسباب الانتهاكات ، وينضوي تحت ذلك السوابق والظروف والعوامل والسياق ، والدوافع ، وتحديد المسئول عن هذه الانتهاكات سواء كانت سياسية أم غير سياسية ، وكذلك هويات كل الأشخاص والسلطات والمؤسسات والتنظيمات المتورطة في هذه الانتهاكات ، فضلا عن تحديد هوية الضحايا ومصيرهم أو رفاتهم ، وطبيعة ومستوى الضرر الذي لحق بهم، و قد تكونت هذه اللجنة من رئيس ونائبي رئيس ، وهما مفوضان عينتهما المفوضية ، ومفوضون آخرون في وظائف حددتها اللجنة ، كما استعانت اللجنة بمواطنين من جنوب إفريقيا مناسبين مؤهلين ذوو خبرة بإجراءات التحقيق و تقصي الحقائق [3].وبموجب قانون المفوضية فقد تم تحديد

---

(١) ميشيل ايجاناتيف ، موجز تجربة جنوب إفريقيا في المصالحة : هيئة الحقيقة والمصالحة إحقاق العدالة وإعادة الكرامة والمصالحة الوطنية ،ترجمة عبد النبي ألعكري ، مستقبل حقوق الانسان القانون الدولي وغياب المحاسبة ، ط٢ ، الأهالي للنشر والتوزيع ، دمشق ،٢٠١٠ ، ص٢٠٩-٢١٠.

(٢) مارك فريمان وبريسيلا ب.هاينر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢.

(٣) محمد صادق إسماعيل ، تجربة جنوب إفريقيا : نيلسون مانديلا ... والمصالحة الوطنية ،ط١ ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٤٣. وينظر أيضا: احمد شوقي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

مفهوم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بأنّها تشمل : " القتل ،الاختطاف ،أو التعذيب أو المعاملة المهينة لأي شخص ، وأية محاولة ، أو مؤامرة ، أو تحريض، أو إثارة ، أو أمر أو تدبير ارتكاب فعل ، يكون قد نتج عن صراعات الماضي ، وكان ارتكابه نتيجة ، أو تخطيطا ، أو توجيها أو أمر من أي شخص يتصرف بدافع سياسي" [1] ، ووفقا لذلك فقد تم تحديد عدد الضحايا والانتهاكات التي تعرضوا لها ، وتم تقسيم ذلك مناطقيا كما هو موضح في جدول رقم (١) أدناه :

المنطقة	الإفادات المأخوذة عن طريق تقصي الحقيقة	الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بالتعذيب والخطف	الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بحقوق الانسان	عدد الضحايا	معدل شهادات الضحايا	معدل العنف حسب الضحية
كيب تاون	١٧٨٠	٤٢٦٧	٣١٢٢	٢٣٥٠	١,٣	١,٨
دورين	١٠٢٩٢	١٩٣٨٣	١٦٨٠٣	١٤٢٠٧	١,٤	١,٤
غرب لندن	٢٨٤٣	٦٣٨٠	٥٤٦٠	٣٢٥٢	١,١	٢,٠
جوهانسبرغ	٦٣٨١	١٦٦٦٦	١١٥٥٠	٨٩٤١	١,٤	١,٩
المجموع	٢١٢٦٩٦	٤٦٦٩٦	٣٦٩٣٥	٢٨٧٥٠	١,٤	١,٦

جدول رقم (١) : Truth and Reconciliation Commission Report ,vol.3,p3

ثانيا– لجنة العفو : كان الهدف منها، وحسب ما اكده قانون اللجنة : "هناك حاجة الى التفاهم وليس الى الانتقام ، هناك حاجة الى الإصلاح وليس الرد بالمثل ، وهناك حاجة الى الى النزعة الإنسانية وليس التمثيل بالغير " ؛ وبذلك أصبح العفو إلية مهمة في إطار الكشف عن الحقيقة ، وسعيا الى تحقيق المصالحة ، إذ أنّ العفو في تجربة جنوب إفريقيا شمل الإفراد من الجهتين معا : أعوان الدولة وأعضاء الحركات المسلحة المعارضة ، كما ورأس اللجنة قاض عين من قِبَل رئيس الجمهورية ونائب الرئيس وثلاثة أعضاء آخرين مؤهلين ومناسبين ، مهمتها الأساسية هو النظر في الطلبات المقدمة لمنح العفو والتأكد منها ، ومنح العفو له عدة شروط ، منها[٢] :

(1) chapter (1) from promotion of national unity and reconciliation act (34)of 1995.

(٢) احمد شوقي بنيوب ،مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ . وينظر أيضا :

١- الكشف عن كل الحقائق من قِبَلِ مقدم طلب منح العفو .

٢- نتيجة فعل مرتبط بهدف سياسي ، أي بعبارة أخرى يعني أي فعل أو إهمال يؤدي الى : إساءة أو جنحة ترتبط بهدف سياسي ، وفقا لنصيحة أو مخطط ، أو توجيه ، أو قيادة أو أمر قام به ، كما يأتي(١):

أ- أي عضو أو مناصر لمنظمة سياسية أو حركة تحرير لمصلحة المنظمة أو الحركة، بنية حسنة لتأييد صراع سياسي قامت به مثل تلك المنظمة ضد الدولة أو ضد منظمة سياسية أو حركة تحرير معروفة .

ب- أي موظف في الدولة ، وأي عضو في قوات امن الدولة أو في مجال واجباته ، وضمن مجال سلطته الظاهرة أو الضمنية موجه ضد منظمة سياسية أو حركة تحرير معروفة للعموم ، ومتورطة في صراع سياسي ضد الدولة أو ضد أعضاء أو مناصرين لمثل تلك المنظمة أو الحركة ، والذي تم اقترافه بحسن نية بهدف مجابهة أو مقاومة الصراع المذكور. ووفقا لذلك تنظر اللجنة الى تلك الطلبات ، وفي حال كانت اللجنة مقتنعة بتوفره الشروط المذكورة أنفا ، وإذا كان الفعل أو الإساءة أو الإهمال الذي يتعلق به الطلب لا تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان ، فإنّه ليس هناك ضرورة لأية جلسات اجتماع ، وان تمنح العفو ، و تعلم مقدم الطلب بذلك ، وإذا كان العكس فعلى اللجنة ان تعقد جلسة استماع لذلك (٢). وبموجب ذلك استعملت لجنة الحقيقة والمصالحة إلية جلسات الاستماع العمومية لمواصلة الكشف عن الحقيقة ، كما نظم قانون المفوضية هذه الجلسات حسب قواعد واضحة ، ولاسيما إذا كانت المفوضية ، خلال أية جلسات إمامها مقتنعة بمايلي (٣):

١-انه قد يكون في مصلحة العدالة.

Item (17) from chapter (4) from promotion of national unity and reconciliation act (34) of 1995.

(1) Item (18) and (20) from chapter (4) from promotion of national unity and reconciliation act (34) of 1995.

(2) Item (19) chapter (4) from promotion of national unity and reconciliation act (34) of 1995.

(٣) احمد شوقي بنيوب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩-١٤٠ .

٢-أو ان هناك احتمالا ان يلحق أذى بأي شخص نتيجة لجعل أية جلسات مفتوحة للجمهور ، فيمكنها ان تعطي توجيها ، مُفاده : ان تعقد هذه الجلسات خلف أبواب مغلقة ، وألاّ يحضرها الجمهور ، شرط ان تسمح المفوضية بالحضور لأية ضحية معينة بتلك الإجراءات . وقد بدأت إعمال اللجنة علنيا ، وبثت وقائع جلساتها على الهواء من أماكن انعقادها ، كما سمحت باستجواب كل الإطراف بضمنها مسئولون كبار ، واشترطت في ذلك ان تقترن طلبات العفو بكشف الحقائق امام الملأ وتقديم الاعتذار العلني للضحايا والشعب عموما ، وبموجب هذا المبدأ تمت مساءلة الرئيس السابق (دي كليرك) الذي أمتثل امام الهيأة مقدما اعتذاره للشعب لما عاناه من ويلات النظام العنصري ، فضلا عن مساءلة كبار المسئولين وأعضاء في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ، إذ تم توثيق الكثير من الانتهاكات من جانبهم أيضا [١]. ولتقرير ما إذا كان فعل معين أو إهمال يُعدّ فعلا مرتبطا بهدف سياسي سيتم الرجوع الى: دافع الشخص الذي أقترف الفعل أو الإهمال أو الإساءة ، والسياق الذي عن طريقه وقع الفعل ، خاصة إذا كان ذلك قد تم اقترافه كجزء من ثورة سياسية أو شغب أو رد فعل لذلك ، والطبيعة القانونية والواقعية للفعل أو الإهمال أو الإساءة وجسامة ذلك ، والعلاقة بين الفعل أو الإهمال أو الإساءة وبين الهدف السياسي المقصود ودون ان يشمل ذلك الفعل أو الإساءة التي تم اقترافها لفائدة شخصية أو ضغينة شخصية [٢]. ووفقا لما تقدم بخصوص عمل لجنة العفو ، فقد تمت الموافقة على منح (٨٤٩) عفو من أصل (٧١١٢) طلب ، **وكما موضح في جدول رقم (٢) ، والذي يمثل الملخص لقرارات لجنة العفو لعام ٢٠٠٠/١/١١ :**

عدد الطلبات المقدمة	**٧١١٢**
عدد الطلبات التي رفضت	**٥٣٩٢**
عدد الطلبات التي تم منحها	**٨٤٩**
عدد ما سحب من الطلبات	**٢٤٨**
عدد الطلبات التي تم إعادة النظر فيها	**٣٧**

(١) محمد ألمفرجي ، تجارب المصالحة في الأنظمة السياسية الحديثة ، تاريخ الزيارة ٢٠١٤/٨/٧ ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : www.kitabat.com
(٢) احمد شوقي بنيوب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢-٧٣.

عدد الطلبات التي تتراوح بين المنح والرفض	**٥٤**

جدول رقم (٢) : من إعداد الباحث مع الاستعانة بملخص قرارات لجنة العفو ، تاريخ الزيارة ٢٠١٤/١١/١٥، منشور على الموقع الالكتروني للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا :www.justice .gov.za

ثالثا :- لجنة جبر الضرر : نص قانون المصالحة والحقيقة على ان " كل الأشخاص المعترف بهم كضحايا ، لهم الحق في إصلاح الضرر " وعلى الرغم من ان المفوضية لم تكن مختصة للتصريح بقرارات تعويضية ، فإنّها تفادت استعمال كلمة " تعويضات " لحصول الاعتقاد بانعدام أية وسيلة لتعويض موت زوج مثلا ، أو ابن ، أو الشخص الذي يَعُول عائلته ، وبالاستحالة الفعلية لتقدير الإضرار التي سببتها هذه الخسارة ، وبدلا من إصدار قرارات تعويضية ، اقتصر عملها على إصدار توصيات ومقترحات انصبت على :مساعدة العائلات بإعطاء منح دراسية ، وتمكين الضحايا بتقديم مساعدات في إطار علاجات خاصة ، وتقديم مساعدة مادية لتفادي إفراغ مسكن أو الاحتفاظ به ، ونصب شاهدة على قبر الجثمان .كما اقترحت المفوضية التمييز في التعويضات الممنوحة بين شخص عاطل عن العمل، وأخر أصبح موظفا [1]. ووفقا لذلك ، فقد أحالت لجنة انتهاكات حقوق الانسان ، ولجنة العفو العام الضحايا الى لجنة جبر الضرر ، وعهد الى هذه اللجنة أمر جمع المعلومات، واستلام الأدلة التي تثبت هوية ضحايا انتهاكات حقوق الانسان ، وخصص التعويض المؤقت بصفة عاجلة الى الضحايا الذين يعانون الحاجة الشديدة الى معونة طبية أو معنوية أو تعليمية أو مادية أو رمزية ، وطبقا لقانون هيأة الحقيقة والمصالحة يُعدّ الضحية " الشخص الذي عانى ضرر بدني أو عقلي أو معنوي أو مالي ؛ نتيجة انتهاك جسيم لحقوق الانسان أو نتيجة إجراء ذي صلة بهدف سياسي ، وتم منح عفو عام عنه " ، ترسل الى الضحايا ذوي الاستحقاق معلومات خاصة ، ويحولون الى الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات المطلوبة لهم الى جانب المعونة المالية التي يدفعونها للحصول على تلك الخدمات [2] ، ويتم حساب

---

(1) **chapter(5) from promotion of national unity and reconciliation act (34)of 1995.** وينظر أيضا:احمد شوقي بنيوب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٣ .

(٢) **برنامج التعويض في جنوب إفريقيا، مجلة الحل، العدد (٢٠)، هيأة حل نزاعات الملكية العقارية، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٠، ص ١٢– ١٣.**

التعويضات المؤقتة طبقا لاحتياج الفرد وعدد الأشخاص الذين يعول ، كما هو موضح في جدول رقم (٣) أدناه :

عدد الأشخاص المعولين	المبلغ
من لا يَعُول احد	**٢٥٠ دولار أمريكيا**
من يَعُول شخصا واحدا	**٣٦٣ دولارا أمريكيا**
من يَعُول شخصين	**٤٦٩ دولارا أمريكيا**
من يَعُول ثلاثة أشخاص	**٥٦٦ دولارا أمريكيا**
من يَعُول أربعة أشخاص	**٦٥١ دولارا أمريكيا**
من يَعُول خمسة أشخاص أو أكثر	**٧١٣ دولارا أمريكيا**

جدول رقم (٣) : من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج التعويض في جنوب إفريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢– ١٣

وكانت هذه المبالغ تصرف نقدا ، ومصدر التمويل يأخذ من رصيد رئيس الجمهورية ، وهو صندوق ائتماني يشمل أموالا يضعها البرلمان ، وتبرعات من مصادر غير حكومية الى جانب الدخل الوارد من استثمار هذه الأموال ، وإنشاء هذا الصندوق بمقتضى قانون لجنة الحقيقة والمصالحة . وظل الدستور ساريا من نيسان العام ١٩٩٤ حتى شباط من العام ١٩٩٧ ، وفي العام ١٩٩٦، أصدرت الجمعية الدستورية دستور جنوب إفريقيا الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في شباط من العام ١٩٩٧ ، وقد كان أهم ما في هذا الدستور ،هو الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق أساسية . وتضمن الدستور الحق في المساواة وعدم التمييز ، في الرعاية الصحية وفي الغذاء والمياه والسكن اللائق والضمان الاجتماعي ، وكذلك الحق في اللغة والثقافة التي يختارها الفرد . كما ابقي الدستور على المحكمة الدستورية ، وإنشاء عددا من مؤسسات حقوق الانسان ، مثل لجنة حقوق الانسان في دولة جنوب إفريقيا ، ولجنة تعزيز حقوق الطوائف الثقافية والدينية والغوية وحمايتها ، ولجنة المساواة بين الجنسين [١] ، كما ان لجنة الحقيقة والمصالحة بموجب تقريرها في العام ١٩٩٨ ، تناولت أيضا الإصلاح المؤسسي في مختلف المجالات

(١) الأمم المتحدة ، المصدر السابق ، ص٤٧–٤٨ .

، وأقرت بضرورة الاعتراف بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وإدامة ثقافة احترام حقوق الانسان ، وقدمت في ذلك توصيات مختلفة تهدف الى المساعدة على استئصال الفقر والتمييز ، وأقرت بأنّه يجب على الشركات والمؤسسات المالية ان تساعد في إعادة الإعمال عن طريق توفير الموارد لمن هم بأمس الحاجة لها ، وإنشاء صندوق لمصالحة الإعمال التجارية لتمكين الفقراء تحمل أعباء الحياة [1] ، كما أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة باتخاذ تدابير ، مثل : التدريب على التطوير الوظيفي ، والمهارات المهنية للأشخاص المحرومين من الامتيازات ، والقضاء على عمالة الأطفال ، وأوصت اللجنة كذلك بان تتركز جميع الإصلاحات التشريعية الصحية على الرعاية الصحية الأولية ، ومصادقة دولة جنوب إفريقيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [2] استطاعت اللجنة ان تنهي إعمالها بتقديم تقرير نهائي بخصوص عملها ، وتم تقديمه من قِبَلِ رئيس اللجنة (ديزموند توتو) الى الرئيس نيلسون مانديلا في العام ١٩٩٨ ، متمثلا بخمسة مجلدات ، وتبعهما مجلدان أخيرين في العام ٢٠٠٣ ، مكملا لهما . وتجدر الإشارة الى ان تجربة العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا قد تعرضت الى كثير من الانتقادات ، منها :

١- فيما يتعلق بعملية العفو التي شهدته البلاد مقابل الكشف التام عن الحقائق ، فقد فشلت حكما في إحقاق العدالة لضحايا التمييز العنصري ، ولاسيما فيما يتعلق بعمليات العفو الرئاسية الخاصة بالرئيس (ثابو أمبكي) ، والتي تمت بموجب محاكمات سرية بغياب الضحايا ، ومن دون أي تمثيل لهم ، وتضمنت سياسة الملاحقة القضائية الخاصة بسلطة المتابعة القضائية الوطنية تعديلات من أجل " عفو عام غير نزيه "، مكنت مرتكبي الجرائم في زمن التمييز العنصري ، ممن لم يتقدموا بطلبات للحصول على عفو لجنة الحقيقة والمصالحة ، الإفلات من العقاب. وفي العام ٢٠٠٨ ، أعلنت محكمة بريتوريا العليا عن عدم دستورية تعديلات سياسة تخص الملاحقة القضائية ، وفي العام ٢٠١٠، أيدت المحكمة حق الضحايا باستشارتهم قبل منح العفو السياسي ، وعلى الرغم من هذه الانتصارات ، إلاّ أنّه لم يكن امام المحاكم ، ولا حتى حالة واحدة من التي

---

(1) Truth and Reconciliation Commission Report, vol.5, p 308-320.

(2) Ibid, p 320-348.

أوصى بملاحقتها قضائيا ، مما جعل الضحايا يتقدمون بشكاوى تصف عملية التشاور بأنّها غير ذات جدوى [1].

٢- حصل تذمر على طريقة تنظيم الحكومة للتعويضات وتنفيذها ، إذ قامت بعض المجموعات باتخاذ إجراءات مباشرة نيابة عن الضحايا ، وكان منها جماعة "ولوماني" ، فإنّها قامت برفع دعاوى ضد (٢٣) مؤسسة متعددة الجنسيات امام المحاكم الأمريكية ، تطالبها بدفع تعويضات ؛ بسبب مؤازرتها للحكومة في انتهاكات حقوق الانسان والتي تمثلت بالتعذيب والاحتجاز التعسفي الطويل ، وجرائم ضد الإنسانية ، في عهد التمييز العنصري ، ورفضت المحاكم الأمريكية هذه الدعاوى في العام ٢٠٠٤ ، ورفعت جماعة كولوماني دعاوى استئناف في نيسان عام ٢٠٠٥ امام المحاكم الدورية في الدائرة القضائية الخاصة بنيويورك. الى جانب ذلك فقد كانت هنالك شكوى من قبل الضحايا بطول إجراءات صرف التعويض المؤقت وعدم كفايتها لسد احتياجاتهم [2] .

٣- النقد الموجه من قِبَلِ المنظمات غير الحكومية على الطريقة التي تم فيها تسوية النزاعات الفردية بخصوص الأراضي ، والتي كانت تتم بعد التوصل الى تسويات فردية ، وتم حلها عن طريق دفع التعويضات الى أصحاب الأرض الأصليين ، وهي بذلك تشير الى فشل الدولة في استخدام إعادة الأملاك كطريقة للدمج العرقي في المدن[3].

مؤشرات نجاح تجربة العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا

رغم صيتها الشائع فإن تقييم تجربة دولة جنوب أفريقيا في العدالة الانتقالية أمر صعب؛ إذ إن النجاح الحقيقي بدأ قبل تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة بالاتفاق على الانتقال السياسي. غير أنه بفضل تلك اللجنة عُرف جزء مهم من الحقيقة، وترسخ الانتقال الديمقراطي، وتم جبر الضرر

---

(١) موسوعة المعرفة، لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا ، تاريخ الزيارة ٢٠١٤/٨/١٠ ، على الموقع الالكتروني : www.marefa.org

(٢) برنامج التعويض في جنوب إفريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢-١٣.

(٣) جان دوبليس ، مصدر سبق ذكره .

لعدد كبير من الضحايا بمجرد معرفة الحقيقة والاعتراف الجماعي والرسمي بمعاناتهم، وقد كان من عوامل نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا ما يلي:[1]

١-توازن القوى في المجتمع واتفاق المعتدلين من الجانبين على حل وسط ينهي النظام القديم ويؤسس لنظام جديد مع وعد بالعفو عن جلادي الماضي شريطة مساهمتهم في كشف الحقيقة.

٢-نجحت القوى الديمقراطية المنظمة الساعية للتغيير والإصلاح السياسي في تنظيم تحالفاتها ونزلت بثقلها لتكسب الأغلبية في المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

٣-كانت لجنة الحقيقة والمصالحة مستقلة وليست أداة بيد السلطة.

٤-حظيت التجربة بدعم المجتمع المدني والسياسي .

٥- منحت سلطات للتحقيق واستدعاء الشهود والوصول إلى المعلومات والوثائق والشهود من الضحايا والمسئولين عن الانتهاكات .

٦-توفر الوقت المعقول والموارد المادية والبشرية الكافية .

٧-كانت التجربة أكثر شفافية وركزت أكثر على التواصل وقامت بتنظيم جلسات استماع عمومية أكثر عددًا وعمقًا وتلقائية .

٨-حصل الانتقال الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا وقت إنشاء اللجنة ، وساهمت بدورها في ترسيخه .

٩- استند عمل لجنة الحقيقة والمصالحة الى التاصيل الدستوري لمفهوم (المصالحة)والتي استهدفت في عملها إيجاد توازن دقيق بين متطلبات العدل والمسئولية والسلام المدني والمصالحة ، هذا فيما يتعلق بمسألة (العفو عن الجناة) ، إذ لم يتم النظر في العفو بصفة عامة أو إلية ، وبهذا الصدد يذكر القس(ديزموند توتو) : " إنّه في حالة دولة جنوب إفريقيا ما كان للعفو ان يكون عاما أو أوتوماتيكيا ، وكان من الضروري ان يتقدم طالبوه بطلب فردي ، ثم التقدم امام لجنة هي الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرار إذا كان استجابة للشروط الصارمة المطلوبة حتى يمنح لهم العفو، لهذا السبب تم استبعاد الخيار الثاني المتعلق (بعفو عام) ، إذ فضلا عن الأسباب التي سبق ذكرها ، فقد تبادر

(١) عبد العزيز النويضي ، إشكالية العدالة الانتقالية : تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، الخميس ١٤ شباط / فبراير ٢٠١٣ .

لنا إحساسا عميقا بان طلب العفو العام يشبه رغبة في فقدان الذاكرة . ولقد لحظ احدنا بأنّ لا احد منا له السلطة في محو الماضي بضربة عصى سحرية" [١] .

١٠-استبعدت اللجنة ، خيار محاكمة (نورنبيرغ) من طرف كل الذين يتفاوضون بخصوص العملية الحساسة للانتقال نحو الديمقراطية ، المبنية على سلطة القانون واحترام حقوق الانسان، وفي هذا الصدد يقول القس (ديزموند توتو) : " وما لا يرقى إليه شك هو ان إفراد قوات أمن النظام العنصري ما كانت تقبل التسوية المتفاوض عليها ، والتي سمحت بتحقيق معجزة انتقالنا السلمي نسبيا من القمع الى الديمقراطية ، في الوقت الذي كان فيه اغلب الملاحظين يتوقعون حصول حمام من الدم يغمرنا جميعا لو أنهم (إفراد الأمن) عرفوا إنّ وضعيتهم في نهاية التفاوض ستتغير رأسا على عقب ، وأنهم سيتابعون بالجرائم . وقد يتعرضون لعقوبة القانون ، ولأنهم في تلك اللحظة كانوا ومازالوا مسلحين ، وقادرين على تخريب المسلسل ..."، ويقول أيضا : " لا احد من المعسكرين كان في موقع عدالة ألمنتصرين " [٢] .

١١- استطاعت لجنة الحقيقة والمصالحة تحقيق نوع من التوازن في إلية عملها بين قول الحقيقة وتحقيق المصالحة والعدالة ، حيث حاولت الجمع بين عملية منح العفو لمرتكبي الجرائم وعملية البحث عن انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت في الماضي ، وتقديم التعويض الى الضحايا ، وتقديم توصيات الى الرئيس عن التدابير التي يجب ان تتخذها الحكومة لمنع أي تكرار في المستقبل لانتهاكات حقوق الانسان ، هذا الانصهار بين عملية العفو وتعويض الضحايا الى جانب الدعم من المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الانسان أدى الى نجاح عمل اللجنة[٣] .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول : إنّ عمل لجنة الحقيقة والمصالحة في دولة جنوب إفريقيا، قد أسهمت في بناء الوحدة الوطنية بين مختلف المجموعات العرقية من السود والأسيويين والبيض، ومابين المجموعات الدينية والسياسية المتصارعة سابقا ، وأسهم – أيضا– في تضافر

---

(١) احمد شوقي بنيوب ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨-٤٩.

(٢) احمد شوقي بنيوب ، العدالة الانتقالية : المفهوم والنشأة والتجارب ، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون ،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢١٠ .

(٣) هشام العلوي ، كلمة حول بعض الدروس المهمة من زيارة وفد المصالحة الوطنية لجنوب إفريقيا ، نشرة خبرية صادرة عن سفارة جمهورية العراق في بريتوريا ، العدد (٦) ، ٣٠ /حزيران / ٢٠١٢ ، ص١-٢.

جهود المواطنين من مختلف الأعراق والديانات والاتجاهات السياسية على المضي في معالجة مشكلات المجتمع على أساس وطني ، ومن ثم تحول دولة جنوب إفريقيا من بلد عانى الكثير من ويلات الاحتلال وسياسات الظلم والاضطهاد الى بلد يعيش حالة الديمقراطية كأفراد متساويين امام القانون ، إلا ان عملها في تحقيق العدالة الانتقالية قد تواجهه عدة تحديات يبقى مستقبلها رهينةً لها.

المطلب الرابع : مستقبل العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا

على الرغم من نجاح تجربة العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا ، ودورها في تجنب البلاد من الانزلاق في حرب أهلية ، وانتقال التجربة الديمقراطية من مرحلة التحول الى مرحلة الترسيخ والتدعيم ، فإنّ الواقع يشير الى ان مستقبل العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا ، والمتمثل ب(لجنة الحقيقة والمصالحة) ، يرتبط بقدرة النظام السياسي على مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات تتعلق في مجملها بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وطبيعة قدرات النظام وإمكاناته ، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات فيما يلي :

أولا : الوضع السياسي وأثره في مستقبل العدالة الانتقالية

إذ يتحدد ذلك عن طريق عدة أمور ، منها :

أ- المسألة الإقليمية وأثرها على العدالة الانتقالية

لقد رفض النظام السياسي الجديد منذ البداية ، إنشاء أية دولة أو كيانات تمنح حكما ذاتيا على أساس عرقي في جنوب إفريقيا . وقد إصر على ضرورة وجود حكومة مركزية قوية ضمن حدود دولة جنوب إفريقيا الحالية ، ورفض بذلك مطالب ملك الزولو ، بإعادة السيادة لمملكته ، وحديث (بوثيليزي) زعيم حزب أنكاثا عن إقامة دولة للزولو [1] . إلا ان النظام قدم بعض التنازلات ، التي أقرت بمبدأ تمثيل مختلف أقاليم دولة جنوب إفريقيا بشكل متوازن ، وتميز موقفه إزاء هذه المسألة بقدر كبير من المرونة ؛ وذلك لإقناع حزب أنكاثا بزعامة (بوثيليزي) وبقية القوى السياسية المشاركة في التحالف من اجل الحرية ، من أحزاب البيض اليمنية وقادة البانتوستانات

(١) وليد محمود عبد الناصر ، المؤتمر الوطني الإفريقي تحديات ما بعد الابارتهيد ، مجلة السياسة الدولية ،العدد(١١٨)، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص٤٨ .

الإفريقية المحافظين بالمشاركة في الانتخاب ، وقد قبل النظام بزعامة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فكرة تذكرتين للانتخابات : (أحداهما على أساس وطني ، والأخرى على أساس إقليمي) [(١)] . وعلى منح سلطات واسعة لحكومة الأقاليم ، ولاسيما في مجال الضرائب ، وما من شأنه الاستجابة لاحتياجات المواطنين ، وضمان ديمقراطية الحكومات الإقليمية والمحلية ، والتأكيد عليها والنص في الدستور على حماية (مبدأ حق تقرير المصير) استجابة لمطالب الجماعات اليمينية من البيض ، وسمح بوجود دساتير إقليمية ، وبإقامة هيئات رسمية لبحث مطالب قطاع من الافريكيين البيض ، بإقامة كيان لهم في المستقبل دون الالتزام مسبقا بمنحهم حكما ذاتيا أو استقلالا سياسيا ، كذلك قبل المؤتمر تسمية برلمان إقليم (ناتال) باسم برلمان (كوازولو ناتال) مما أعطى قدرا من الاستقلالية لقبائل الزولو ، وشكل استجابة واضحة لضغوط ملك الزولو (زولتي) وحزب أنكاثا ، بل اعتراف النظام بوضع خاص لملك الزولو بما عدّه (بوثوليزلي) انتصارا لمبدأ تقرير المصير والسيادة لمملكة الكوازولو[٢] ، وفي هذا الصدد فإنّ حزب المؤتمر الوطني الحاكم يعتقد إنّ أنصاره هم الأغلبية بين قبائل الزولو نفسها، في حين يمثل حزب أنكاثا الأقلية . ولكنها أقلية نشيطة في العمل لإعاقة الاتجاه نحو دمج إقليم (ناتال) في دولة موحدة ، وكذلك فإنّ كانت إشكالية دولة جنوب إفريقيا موحدة أم فيدرالية أم لامركزية فهي إشكالية رئيسة بالنسبة للمؤتمر الذي حدد دائما هدفه ، ومنذ أنشائة في العام ١٩١٢، بأن هدفه ليس تغيير النظام السياسي ، بل إنشاء امة موحدة ومتجانسة في إطار ديمقراطي ينتج عن اندماج جماعات متناحرة مفككة عرقيا واجتماعيا تعودت على التعامل فيما بينها بمنطق العنف ، وقد سبق المؤتمر ان رفض المنهج ألتقسيمي لليمين المتطرف للبيض ولحزب أنكاثا [(٣)].

ب– تحقيق العدل والأمن والاستقرار لضمان العدالة الانتقالية

---

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٩ .

[2] **Buthelezi Agrees to Election, the Guarding Weekly,24 April 1994,p.1–**

(٣) خميس دهام حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٨ . وينظر أيضا : وليد محمود عبد الناصر ، المؤتمر الوطني تحديات ما بعد الابارتهيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠.

أكد النظام السياسي بزعامة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عن طريق برنامجه الانتخابي على ضرورة توفير الأمن والطمأنينة للمواطنين ، ونبذ الخوف المتبادل بين البيض والسود ، ودعا أيضا الى التسامح السياسي ، ومعالجة الخلافات السياسية بالطرق والوسائل السلمية ، ونبذ العنف المسلح ، وإنشاء جهاز أمني قابل للمساءلة ، وإصلاح تركيبة قوات الأمن ، وفقا للتركيبة الوطنية والعرقية في المجتمع وعلى أساس محترف وملتزم بالدستور، وبما يحقق السيطرة السياسية على قوات الأمن ، وضمان عدم تدخلها لزعزعة المسيرة الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان[١]. وقد جاءت هذه التأكيدات من النظام السياسي لما كان يعانيه المواطنون السود من الاجهزة الأمنية في مرحلة النظام السابق، وقد أكد النظام احترام الدستور وإصدار لائحة حقوق تكفل ضمان حقوق الانسان، بما في ذلك حقه في الحد الأدنى من المستويات المعيشية وضمان اليات العدالة الانتقالية. فقد تجد الحكومة بزعامة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي نفسها مضطرة الى اللجوء للقوة، واستخدام قدر من عنف السلطة ، لضرب مصادر الفوضى، وفرض هيبتها ، وإنهاء عنف الشارع أو الأقاليم[٢]. وتجلى هذا الموقف في العام ٢٠١٢ ،إذ كشفت الإحداث التي تلت إضراب منجم ماريكانا ، التي قتلت فيها الشرطة أكثر من (٣٠) من عمال المناجم كانوا يحتجون سلميا على ظروفهم المعيشية ، و ان المصالحة الوطنية لم تغير شيئا من الظلم الاجتماعي الذي ظل موجوداً حتى بعد تفكيك نظام التمييز العنصري ، وهو الأمر الذي بات يلقى ظلالا وخيمة على نهج العدالة الانتقالية [٣] .

ثانيا: التحدي الاقتصادي وأثره على مستقبل العدالة الانتقالية

لا شك ان الأقلية البيضاء التي حكمت جنوب إفريقيا لأكثر من ثلاثة عقود قد استخدمت القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق مصالحها العنصرية على حساب بقية فئات المجتمع من سود وهنود وملونين في ظل حالة عامة ومستمرة من سوء توزيع السلطة والثروة ، وحرمان الملايين من أبناء شعب دولة جنوب إفريقيا ، مما كون بيئة خصبة للعنف ، وعدم

(١) وليد محمود عبد الناصر ، مانديلا وجنوب إفريقيا بين الماضي والحاضر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) خميس دهام حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٣ .

(٣) موسوعة المعرفة، لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، مصدر سبق ذكره.

الاستقرار، وتزايد معدلات الفقر والبطالة[1] ، والتي كانت متزامنة مع التمييز العنصري ، وإذا كان تأصيل الديمقراطية والوحدة الوطنية عن طريق المصالحة الوطنية هو أمر حتمي لتجنب فوضى المدنية العامة ، فإنّ الإنعاش الاقتصادي يمثل بدوره الضمانة الحقيقية لتحقيق السلم الاجتماعي ، ولتمكين المؤسسات الديمقراطية من مد جذورها بقوة وسط مختلف الجماعات المكونة لشعب دولة جنوب إفريقيا (٢) ، وتعدّ هذه المشكلة هي الأخطر على مسيرة الوحدة الوطنية التي يسعى النظام الى ترسيخها داخل المجتمع ، وتجاوز كل اثأر الماضي البغيض ، ومساوئه على صعيد العلاقة بين الجماعات الإفريقية المختلفة ، وقد تكون هذه المشكلة هي احد الأسباب الرئيسة لمعظم المشكلات الأخرى ، أهمها مشكلة المصالحة الحقيقية بين البيض والسود ، والتي يعتمد مصير دولة جنوب إفريقيا على مدى ما يتحقق من خلالها (٣)، وبموجب المفاوضات بين الجانبين، وكذلك الدستور الذي تم وضعه بموافقة الفرقاء كافة ، ينصان على اعتماد اقتصاد السوق .

ثالثا: التحدي الاجتماعي وأثره على مستقبل العدالة الانتقالية

ويتضح ذلك عن طريق عدة أمور ، منها :ما يتعلق بالمجال الثقافي ، والمجال الصحي ، ومجال الإسكان ، فكل منها يحمل بين طياته اثأرا اجتماعية سلبية على تحقيق العدالة الانتقالية ومؤسستها .

ان النظام السياسي الذي يقوده حزب المؤتمر الوطني لم يتمكن من حسم قضية اللغة في اختيار لغة رسمية للبلاد يتكلم بها عموم المجتمع ،وقد واجهت محاولات الحكومة تقليص استخدام اللغة الافريكانية، الامر الذي اثأر احتجاجا واسعا من قبل الافريكان ،وعدوها محاولة لطمس هوية الشعب الافريكاني وتذويبة في ظل الأغلبية السوداء ،فضلا عن ذلك ،فما تزال الثقافة القبلية هي السائدة ،فسياسة العزل التي عان السود ودعم النظام العنصري السابق للقبيلة جعل المجتمع الإفريقي يدخل مرحلة التعايش السياسي ، وهو يعاني التعددية والاثنية والثقافية واللغوية ،لذلك

[1] **South Africa year book 2000/2001,Editors Inc .O.Box 411227,Groighall, 1024,south Africa ,p.237**

(٢) وليد محمود عبد الناصر ، المؤتمر الوطني تحديات ما بعد الابارتهيد ، مصدر سبق ذكره ،ص ٤٨.

(٣) خميس دهام حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٥– ٣٥٦ .

فانه سوف لن ينجح على المدى القريب على الأقل في تشكيل ثقافة قومية افريقية موحدة إزاء الثقافة الافريكانية[1] إما في مجال الإسكان مازال هناك أكثر من خمس السود يعيشون في الأكواخ،كما هو الحال في (خايليتشتا) في ألكاب و(أو مجا بابا ايناندا- كونجو) في ديربان، وأكثر من نصف مساكنهم كانت غير مزودة بالكهرباء والماء[2].

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول ان مستقبل نجاح العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا كان مرهون بتجاوز تلك التحديات المذكورة أنفا والذي انعكس إيجابا على استقرار النظام السياسي والاجتماعي

الخاتمة

ان العدالة الانتقالية تعني تحقيق مبدأ العدالة إثناء الانتقال من نظام استبدادي الى نظام ديمقراطي ، أو من حرب أهلية الى سلم ، أو التحرر من الاحتلال ، كما أنّها تشمل العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة ، وقد تشمل هذه الاليات القضائية وغير القضائية وتتمثل ب: تقصي الحقائق ، ومحاكمة الإفراد المرتكبين للجرائم ، وجبر الضحايا ، والإصلاح المؤسسي وصولا الى تحقيق الهدف الاسمي منها وهو المصالحة ، وان الأخذ بهذه الاليات يتضمن مراعاة الطريقة التي تم فيها الانتقال الى الديمقراطية والكيفية التي يتم فيها التعامل مع الماضي بعد الانتقال ، ومراعاة الخصوصيات السياسية والوطنية ، واستقلال السلطة القضائية ، والالتزام بالقواعد الدولية للعدل والأنصاف، بما يعزز ذلك من عمل اليات العدالة الانتقالية ،ويضفي عليها المشروعية والمصداقية. وعن طريق دراسة تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا نستطيع ان نستنج ما يلي:

١- **واقع الوحدة الوطنية** : هناك نوع من التحديات التي تعرضت لها الوحدة الوطنية في جنوب إفريقيا ونتيجة لتوالي السيطرة الاستعمارية عليها والاستيطان فقد اثر على الوحدة الوطنية عن طريق إتباع سياسة تمييزية مع السكان الأصلين أخذت طابعا عرقيا ، تتمثل بصراع بين السكان

[1] – المصدر نفسة،ص٣٧١

[2] – وليد محمود عبد الناصر،ماندلا وجنوب إفريقيا بين الماضي والحاضر،مصدر سبق ذكره ،ص١٣٦

الأصليين (السود) والمستوطنين (البيض) ، الى ان أخذت طابعا رسميا بعد وصول الحزب الوطني الى السلطة في العام ١٩٤٨ .

٢– **انتهاكات حقوق الانسان** : تعرض البلد وفقا للسياسة المتبعة من قبل النظام العنصري السابق الى انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ومخلفه بذلك أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية .

٣– **القوى المعارضة** : إذ شهد البلد قوى معارضة على اثر ما خلفته السياسات المتبعة في دولة جنوب إفريقيا وقد استطاعت القوى المعارضة من توحيد جهودها وتوجهاتها ، الأمر الذي تمثل بتوقيعها على ميثاق الحرية وواصلة إعمالها الا ان تحققت مطالبها بفضل الدعم الإقليمي والدولي؛ الأمر الذي اجبر النظام العنصري على التراجع ، وإعلان التفاوض مع الزعماء الأفارقة .

٤– **التحول الديمقراطي ودوره في تجسيد مسار العدالة الانتقالية** : لقد شهد البلد انتقال الى الديمقراطية ، إلاّ أنّ الطريقة التي تم فيها الانتقال من خلال مفاوضات بين الحزب الوطني بزعامة دي كليرك وبين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بزعامة نيلسون مانديلا في العام (١٩٩٠–١٩٩٣) وعلى الرغم من إحداث العنف التي رافقت المفاوضات ، إلاّ أنها أسفرت بالاتفاق على إجراء انتخابات ديمقراطية شفافة ، وعلى دستور انتقالي يمنح السود كل حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم تأكيده على المصالحة الوطنية كإجراء للتعامل مع تركة الماضي بشكل ساعد على تعزيز الديمقراطية وترسيخها

٥– **اليات العدالة الانتقالية** : فقد تحددت اليات العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا بقانون الوحدة الوطنية لعام ١٩٩٥ ، والذي اصبح السند القانوني الذي تشكلت بموجبه لجنة الحقيقة والمصالحة والتي تألفت من: لجنة الانتهاكات ، ولجنة العفو ، ولجنة جبر الضرر ، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت الى عمل اللجنة فيما يخص قضية العفو والتعويض ، إلاّ إنّ مؤشرات نجاحها تتمثل باستناد اللجنة في عملها الى التأصيل الدستوري وتحقيق نوع من التوازن في إلية عملها بين قول الحقيقة وتحقيق المصالحة والعدالة ، إذ حاولت الجمع بين عملية منح العفو لمرتكبي الجرائم وعملية البحث عن انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت في الماضي ، وتقديم التعويض الى الضحايا، والوضوح الذي أتسم به عملها؛ وذلك عن طريق التعايش مع الحقيقة المرة،

والمصالحة بين الضحية والجلاد، وكذلك المصالحة على مستوى المجتمع بعد الانقسامات التي عاناها.

٦- **مستقبل العدالة الانتقالية** : إنّ مستقبل العدالة الانتقالية يواجه عدة تحديات ، في دولة جنوب إفريقيا ، ونجاحها مرهون بالتحديات السياسية التي تتمثل بالحكم الذاتي ، بإقامة دولة لقبيلة الزولو ، واتخاذ القرارات بالأغلبية . وتحديات اقتصادية تمثلت بإمكانية توزيع الثروة ، وقضايا الفساد ، والبطالة . وتحديات اجتماعية تتمثل بالمجال الثقافي والتعليمي، وفي المجال الصحي، وفي مجال الإسكان ، وارتفاع معدلات الجريمة.الا ان كل ذلك تم تجاوزه وترسيخ سياسة التعايش السلمي التي انعكست على استقرار النظام السياسي ونجاح تجربته في العدالة الانتقالية.

Transitional Justice in South Africa

Dr. Hamsa Kahtan dr. khamies Dahom

Abstract:

The transitional justice a necessity to re-establish a state on the basis of the legitimacy of legal and pluralistic democracy, because the walk towards the future requires a comprehensive and final liquidation of each conflicts of the past, and this is done by introducing the concept of transitional justice after the way that ensures justice and redress to the victims, and the transition from a past painful to the future bright

The transitional justice means to achieve the principle of justice during the transition from an authoritarian regime to a democratic system, or from civil war to peace, or freedom from occupation, they also include the processes and mechanisms associated with the attempts being made by the community to understand his legacy of past excesses of large-scale in order to ensure accountability and justice , this judicial and non-judicial mechanisms may include Through the study of transitional justice in South Africa Bottom line, we can experience the following:

The future of transitional justice and faced several challenges, in the State of South Africa, and its success depends on the political challenges that are self-governing, a state of the Zulu tribe, and make decisions by majority. Economic challenges and represented the possibility of the distribution of wealth, and the issues of corruption,

and unemployment. And social challenges of the educational and cultural domain, and in the health field, and in the field of housing, high rates Jerimh.ala that all that has been surpassed and the consolidation of peaceful coexistence policy, which reflected the stability of the political system and the success of his experience in transitional justice.